PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akher Sa'aa**
DATE:	**01-June-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**88,500**
TITLE :	**Prices for drugs costing less than EGP 30 have increased by 20%...and the government: It is in your interest above all**
PAGE:	**16-17**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Ahmed Diab**

ثمن الأدوية ارتفع ٢٠٪ للأصناف أقل من ٣٠ جنيها

الموطنون: «افترى».. والحكومة: «لمصلحتك أولاً»

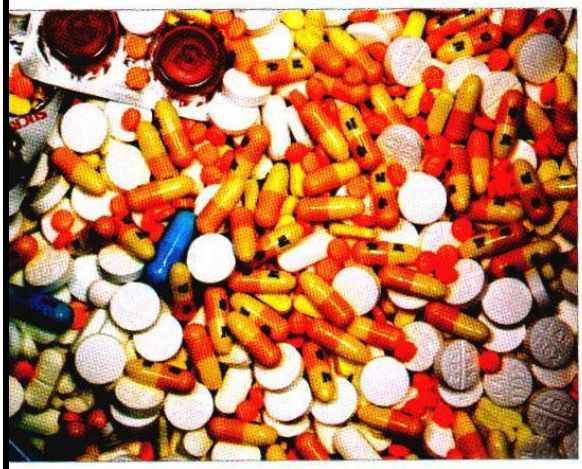

وافقت الحكومة الأسبوع (الماضى) على رفع أسعار الأدوية بنسبة ٢٠٪ للأدوية أقل من ٣٠ جنيهًا، بعد اختفاء نحو ٤ آلاف صنف دواء رخيص السعر من السوق، بسبب عدم قدرة الشركات المحلية على الإنتاج، وجاءت الزيادة بهدف إلزام الشركات بسرعة توفير الأدوية مع حق وزارة الصحة والسكان فى إلغاء ترخيص أى شركة لا تقوم بتوفير تلك الأدوية مع التزامها بوضع «الباركود» منعًا للغش التجارى، وإيقاف نزيف الخسائر للشركات والذى وصل لـ٢٠٠ مليون جنيه سنويًا.

فى المقابل أثار القرار استياء بين المواطنين والصيادلة، مؤكدين أنه سيحملهم أعباءً إضافية ولن يفيد سوى الشركات التى ستحقق المكاسب من وراء القرار.

أحمد دياب

الدكتور أحمد عبد اللاه، صيدلى، قال إن قرار مجلس الوزراء برفع أسعار بعض الأدوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها إلى ٢٠٪ يحقق مكاسب وأرباحاً طائلة لأصحاب الشركات ولكنه يمثل عبئا كبيرا على المرضى وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة «القلب والضغط والسكر والروماتيزوم»، مشيرا إلى أن ٩٠٪ من هذه الأدوية ارتفع سعرها مؤخرًا بدون الإعلان عنها والآن سترتفع مرة أخرى بعد صدور القرار وكل هذا يتحمله المواطنون والمرضى محدودو الدخل، موضحا أن مخازن الأدوية أغلقت أبوابها أمام الصيدليات فى محاولة منها للكسب من خلال الأدوية الموجودة حاليًا بالمخازن التى ارتفعت خلال الأسبوع الماضى فى محاولة منها لوضع الأسعار الجديدة على العبوات المصنعة القديمة.

واتفق معه فى الرأى، الدكتور أحمد جلال، صيدلى، مشيرًا إلى أن هذا القرار وضعه وزير الصحة والسكان بالاتفاق مع شركات الأدوية لذبح المريض وقام بعرضه على مجلس الوزراء بدون دراسة الجدوى لهذا القرار العشوائى الذى يزيد من تحقيق مكاسب لأصحاب المصانع والشركات من ٦٠٠ إلى ٧٠٠٪ بعد الزيادات الجديدة، مؤكدًا أن الدولة تقوم بشراء هذه الأدوية من الشركات لعلاج المرضى وغير القادرين «العلاج على نفقة الدولة»، وهذا سيكبد الدولة خسائر فادحة، مشددًا على أنه قبل أحداث ٢٥ يناير لم نكن نسمع عن ارتفاع سعر الدواء لأن الحكومات كانت تعتبره مثل رغيف الخبز ممنوع الاقتراب منه وكنا نسمع عن تحريك بسيط بعد توفير كل الأدوية التى أحجم أصحاب المصانع عن إنتاجها معللين بأنها تسبب خسائر.

وقال المواطن محمود جمعة، ٥٦ سنة، عامل، إنه مصاب بمرض السكر وأن قرار زيادة أسعار بعض الأدوية افتراء على المواطنين الذين يعانون ويلات ارتفاع الأسعار فى كل شيء، وتساءل: « كيف يتم رفع أسعار أدوية أمراض القلب والروماتيزوم التى لا يمكننا الاستغناء عنها».

من جانبه، قال الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة والسكان، إن رفع أسعار بعض الأدوية المحلية إلى ٢٠٪ جاء لإنقاذ الصناعة القومية للأدوية من الانهيار بسبب فرق سعر التكلفة عن أسعار البيع وأيضا لمصلحة المريض لضمان توفير الأدوية ذات الأسعار المنخفضة فى مقابل عدم اللجوء الى المستورد بأسعار مرتفعة، مشيرًا إلى أن الهدف من القرار هو توفير كل الأدوية التى يحتاجها المريض.

د. أحمد عماد

د. عادل عبدالمقصود

د.محيى عبيد

وأكد أنه منذ التسعينيات لم يتم تحريك أسعار الأدوية وجاء هذا القرار لإنقاذ صناعة الدواء المصرى من الانهيار فى ظل التهام الدولار للجنيه، وسوف يتابع مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزى بضرورة توفير العملة الصعبة لتمكين الشركات من توفير الدواء للمرضى، موضحا أن الإدارة العامة للتفتيش الصيدلى سوف تشن أكبر حملات للتأكد من بيع كل عبوات الأدوية بالأسعار القديمة وليس الجديدة التى شملها قرار الزيادة ٢٠٪ وأن السعر الجديد سوف يتم تطبيقه على الأدوية التى يتم إنتاجها حديثا من المصانع ، نافيا وجود زيادة أسعار أدوية الأورام ومشتقات الدم لأن القرار شمل كل الأدوية التى يبدأ سعرها من صفر إلى ٣٠ جنيها، ويوجد أكثر من ٤ آلاف دواء غير متوافر بالأسواق من ١٢ صنف دواء وهى عدد أصناف الأدوية فى السوق، فضلا عن عدم قدرة الشركات المحلية على إنتاج الأدوية رخصية الثمن لأن ثمن إنتاجها أصبح مرتفعاً مقارنة بسعرها المنخفض.

وكشف وزير الصحة أن الوزارة بصدد الانتهاء من أول قانون فى التجارب السريرية المختص بأجراء أول أبحاث دوائية فى مصر

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

من يتحمل فاتورة رفع سعر الأدوية

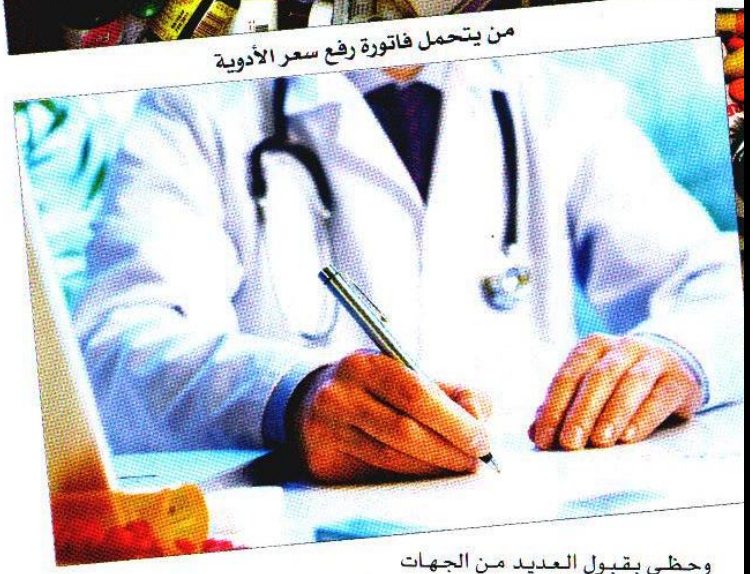

وحظى بقبول العديد من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لعرضه على مجلس النواب لمناقشته فى الفصل التشريعى الجارى.

الدكتور محيى عبيد، نقيب الصيادلة، رحب بقرار مجلس الوزراء واعتبره بمثابة إصلاح للمنظومة الدوائية ولتحقيق المنفعة بين المصنعين والمرضى والصيادلة، مشيرا إلى أنه إذا تقاعست الشركة عن إنتاج أدوية معينة خلال ٦ شهور سيتم إلغاء التسجيل وإسناده إلى شركة أخرى حفاظا على توافره بالصيدليات ومصلحة المرضى، إضافة إلى أن كل الأدوية غير الموجودة بالأسواق هى أدوية لا تتعدى أسعارها ٦ جنيهات ويقوم بشرائها محدودو الدخل، ورفع الأسعار سيقلل من الاستيراد، ويوفر العملة الصعبة.

وأوضح عبيد، أن نقابة الصيادلة عقدت اجتماعًا مع لجنة التسعير بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان لتحديد أسعار بعض الأدوية بناء على معايير معينة وتم الاتفاق من خلالها على ضرورة تحريك أسعار الادوية بنسبة لا تتعدى ٢٠٪ لضمان بقاء الأدوية وتوافرها بالصيدليات العامة والخاصة، لأن بعض المصانع تستنزف خسائر لا يمكن حصرها مؤخرا كما أن هذه المصانع تقوم بتصدير الدواء إلى أكثر من ٦٥ دولة لأن الدواء المصرى لا يقل كفاءة عن باقى الأدوية المستوردة من تاثير المادة الفاعلة وجودته، لافتا إلى أن رفع الأسعار بشكل ميسر لا يضر بمصلحة المريض حيث تم إعادة تقييم بعض الأدوية بتخفيض أسعارها الباهظة مثلما حدث مؤخرا فى عقار علاج فيروس سى السوفالدى مع زيادة بعض الأدوية التى يتكبد أصحاب المصانع خسائر بسبب ارتفاع تكلفتها من العبوة والمواد الخام وغيرها.

من جانبه، قال الدكتور جميل بقطر، عضو نقابة الصيادلة، إن القرار يصب فى مصلحة المريض الذى ظل يعانى مؤخرًا من عدم توافر بعض الأدوية منخفضة التكلفة مما يضطر إلى شرائها بالمستورد مرتفع التكلفة، وجاء فى اللحظات الأخيرة لإنقاذ صناعة الدواء من الخسائر التى تستنزف أصحاب المصانع فى ظل ارتفاع سعر الدولار لأن ٨٠ ٪ من مدخلات صناعة الدواء تتم من خلال العملة الأجنبية، مشيرًا إلى أن القرار ساعد فى رفع الظلم عن أكثر ٦٥ ألف صيدلية التى تمثل خط الدفاع الأول حول مصلحة المريض.

وزير الصحة: رفع الأسعار يضمن توفير الدواء للمريض

نقيب الصيادلة: يُقلل من الاستيراد ويوفر العملة الصعبة

رئيس شعبة الصيدليات: القرار بدون دراسة.. وصيادلة: عشوائى ويذبح المريض

وطالب بقطر، وزارة الصحة والسكان والإدارة المركزية لشئون الصيادلة، بإلزام كل شركات الأدوية التى لجأت لرفع الأسعار بربط زيادة سعر الدواء بزيادة هامش الربح الذى تقدمه الشركات للصيدلى، محذرًا من أن النقابة لن تقبل بعدم تطبيق ذلك القرار بعد رفع الأسعار فضلًا عن ارتفاع سعر الدولار مما تسبب فى زيادة تكلفة المواد الخام التى يتم استيراد ٩٥٪ من الخارج منها، مما أدى إلى إحجام بعض المصانع عن تصنيع بعض الأدوية مما نتج اختفاؤها بالأسواق.

وشن الدكتور عادل عبد المقصود، رئيس شعبة أصحاب الصيدليات باتحاد الغرف التجارية، هجوما على قرار زيادة الأسعار لبعض الادوية، معتبرا أنه صدر بطريقة عشوائية وبدون دراسة جدوى، وقال: «المشكلة تكمن فى أن زيادة تحريك الأسعار كان يجب أن يتم من عدة سنوات طبقا لمعدلات التضخم المتواجدة الآن ، وبناء للارتفاع المستمر مؤخرا من خلال ارتفاع الدولار بالعملة المحلية وثبات سعر الدواء كأحد العناصر الأساسية المسعرة من قبل الدولة مثل «البنزين والخبز» أدى إلى تجنب العديد من المصانع إنتاج الأصناف أو تقليل إنتاجها التى تمثل خسائر فادحة لهم أو الشركات الممثلة للشركات الأجنبية بالخارج عن استيراد بعض الأصناف التى تعتمد اعتمادا أساسيا على العملة الصعبة مما أدى إلى الفجوة الهائلة الآن من نقص الأدوية بالأسواق».

وأوضح عبد المقصود، أنه رغم تتابع مسئولى الصحة إلا أنهم لم يستجيبوا على الرغم من ارتفاع الأسعار إلى ٢٠٪ ليس بكثير ولكنها تصب فى مصلحة المريض لتوافر الأدوية ذات الأسعار الأقل من ٣٠ جنيهًا، لان المنتجات أغلبها من شركات قطاع الأعمال التى أوشكت على الانهيار طبقا لنزيف الخسائر السنوية بناء على تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى تصل لـ٢٠٠مليون سنويًا وهذه المصانع تمثل العمود الفقرى للاقتصاد المصرى وللمريض غير القادر على تكلفة علاجهم التى لا تستطيع أن تقوم بتحديد حجم الخسائر.

ولفت إلى أن القرار شمل بعض الأصناف التى لا تمثل خسائر لمنتجيها فضلا عن أصناف أخرى تحتاج إلى زيادة أكثر من ٢٠٪ لإنتاجها ومنها مثلاً علبة «ريفو» التى بتطبيق القرار ارتفعت من ١٥٠ جنيها إلى ٤٠٠ جنيه وذلك طبقا للتسعيرة.